مقاطعة
إسرائيل (١)

مواجهةُ الأپارتهايد في فلسطين و«جزيرة السلحفاة»[١]: حملةُ «م.س.ع.» والتجربة الكندية

كولْ كيليبَرْدا

منذ انطلقتْ حملةُ «مقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» (م.س.ع) من قِبل المجتمع المدني الفلسطيني في تموز ٢٠٠٥، وشبكاتُ الناشطين على مستوى القاعدة في كندا تَحْشد التأييدَ لها. ويأتي هذا الاندفاعُ في العمل التضامني مع فلسطين في وقتٍ انحرفتْ فيه السياسةُ الحكوميةُ الكنديةُ بشكلٍ دراماتيكي ـ بما في ذلك الإدارتان «الليبرالية» (پول مارتِنْ) والمحافظة (ستيفان هارپِرْ) ـ باتجاهِ انحيازٍ ضيِّقٍ إلى إسرائيل الأپارتهادية (التمييزية).

وتتّضح العلاقةُ الجديدةُ في ميْل الديبلوماسيين الكنديين إلى التصويت بشكلٍ متزايدٍ ضدّ قرارات الأمم المتحدة الناقدة لإسرائيل. وتتّضح تلك العلاقةُ أيضًا في بليون دولار من التجارة الثنائية، و٤ بلايين دولار في الاستثمار الخارجي المباشر سنويّاً. وهذه الاتجاهات تتمّ قوننتُها في «اتفاقية التجارة الحرّة الكندية ـ الإسرائيلية» وفي الأموال التأسيسية المقدَّمة إلى أعمال الشراكة الثنائية عبر «مؤسسة كندا ـ إسرائيل للبحث الصناعي والتنمية» (CHRDF).

غير أنّ غالبياتٍ واسعةً في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، على ما تبيِّنُ استطلاعاتٌ متواليةٌ، تواصل تأييدَ حلّ المسألة الفلسطينية على أساس القانون الدولي. وإنّ مواصلة الحكومات الغربية إسنادَ نظام أپارتهايد (فصل عنصري) غيرِ شرعيّ وينفي الحقوقَ الفلسطينية ـ بما فيها حقُّ العودة ـ يُظهِر الهوّةَ العميقةَ التي تَفْصل الحكوماتِ الغربيةَ عن الناخبين الذين تمثِّلهم اسميّاً. كما تبيِّن تلك الاستطلاعاتُ أنّ الحكومات المذكورة تخلّت عن مسؤولياتها في دعم القانون الدولي، بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار تُصبح حركةُ المجتمع المدني الكوني، بقيادة حركة م.س.ع. ضدّ الأپارتهايد الإسرائيلي، مهمةً جدّاً: فإذا لم تُحاسِب حكوماتُنا إسرائيلَ، فعلى **المجتمع المدني** أن يتقدّم ليفعلَ ذلك! وهذه المقالة تعاين كيفيةَ تطوّر مثل هذه الجهود ضمن السياق الكندي، بما في ذلك قرارٌ اتّخذه ٢٠٠ ألف عضو في فرع أونتاريو لأضخم اتحادٍ كنديٍّ، ألاَ وهو «الاتحادُ الكندي للموظَّفين العموميين» (CUPE)، بدعم نداء المقاطعة وسحبِ الاستثمارات وفرضِ العقوبات على إسرائيل» (م. س. ع).

مرحلة التحضير: التنظيم الكندي على مستوى القاعدة أثناء انتفاضة الأقصى

إنّ النجاحات الأخيرة لحركة التضامن مع الشعب الفلسطيني في كندا هي حصيلةٌ مباشرةٌ لمساعٍ لا تهدأ بَذَلها طوال سنوات ناشطون فلسطينيون (وبخاصةٍ لاجئون فلسطينيون مقيمون في كندا) من أجل ترسيخ فهمٍ أوسعَ في أوساط غير الفلسطينيين للمطالب الأساسية التي قدّمَتها الحركةُ الوطنية الفلسطينية.[٢]

أثناء انتفاضة الأقصى، تُرجمتْ هذه الجهودُ بانبثاق حركة تضامن وَضعتْ، وبشكلٍ متزايدٍ، المنظوراتِ الفلسطينيةَ في قلب تحليلاتها ومبادراتها. واليومَ يدعو الناشطون غيرُ الفلسطينيين [في كندا] بشكلٍ علنيّ إلى حقّ العودة، ويناقشون وقائعَ الأپارتهايد الإسرائيلي، منحرفين انحرافًا كبيرًا عن مراحل العمل التضامني السابقة عندنا (وهي مراحلُ هيمنتْ عليها آنذاك مقارباتٌ تشدّد على التسويات من قِبل «الطرفيْن»).

لقد كانت مجموعاتٌ قاعديةٌ مثل مجموعة «العودة» (كندا) أساسيةً في تطوير وعيٍ أوسع بمركزيةِ «حقّ العودة» في

١ ـ جزيرة السلحفاة (Turtle Island): المصطلح الذي يستخدمه كثيرون من الشعوب الأصلية في شمالي أميركا (بما في ذلك كندا والولاياتُ المتحدة الأميركية).

٢ ـ على امتداد هذه المقالة أستخدم تمييزًا أَطْلقه هنيّة وجمجوم وزيادة (عامَ ٢٠٠٦) بين حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني من جهة، والحركة الوطنية الفلسطينية. وهذا التمييز مهمّ، على ما يشدّد المؤلِّفون الثلاثة، «لأنّ ناشطي التضامن غير الفلسطينيين لا يستطيعون أن ينصّبوا أنفسَهم [قادةً] بسبب غياب القيادة الفلسطينية. إلاّ أنّ بناءَ حركة **تضامنٍ** فعّال، تحاول دائمًا خَلْقَ روابط مع المبادرات الفلسطينية، قادرةٌ على أن تَدْفع قُدُمًا وأن تُلْهم عمليةَ إعادةَ تنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية الأوسع» (مجلة **Left Turn**، العدد ٢٠، حزيران ٢٠٠٦).

في أيار ٢٠٠٦ تبنّى فرع أونتاريو في «الاتحاد الكندي للموظفين العموميين» قراراً يلزم أعضاءه (٢٠٠ ألف عضو) بدعم مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

النضال الفلسطيني. كما أنّ مجموعةَ «صمود،» وهي مجموعةُ تضامن مع السجناء السياسيين الفلسطينيين، بذلت الكثيرَ لنشرِ ما يتعرّضون له من مأساة. وأخيرًا، فإنّ منظماتٍ أهلية، مثل «البيت الفلسطيني» (ميسيسوغا) و«الاتحاد الكندي العربي» (CAF)، تبنّت في النهاية مقارباتٍ أكثرَ استجابةً لقواعدها إثر المأزق الذي بلغتْه مساعيها في الضغط السياسي على المسؤولين.

وعلى حرم الجامعات الكندية، خَلَقتْ منظماتٌ مثل «التضامن مع الحقوق الفلسطينية الإنسانية» (SPHR) و«جمعية الطلبة العرب» (ASC) فضاءاتٍ إضافيةً أبقتْ على فلسطينَ ضمن أجَنْدتها. ولقد أدّت التظاهراتُ التي قادتْها المنظمةُ الأولى ضدّ زيارة بنيامين ناتانياهو إلى جامعة كونكورديا في مونتريال، وإقامةُ الجمعية الثانية في شباط ٢٠٠٥ «أسبوعَ الأپارتهايد الإسرائيلي» في جامعة تورونتو، ونشاطاتٌ أخرى، إلى إثارة اهتمامٍ إعلاميّ هائل بحركة التضامن الجديدة.

ثم إنّ «حركة التضامن العالمية» (ISM)، و«مشروعَ الأمل» (PH)، و«مجموعات صانع السلام المسيحي» (CPT)، و«التبادل التعليمي الكندي ـ الفلسطيني» (CEPAL) عَرّفت الكنديين أيضًا إلى التجارب التي يحياها الفلسطينيون على أرض الواقع، وذلك من خلال الوفود والعمل التطوّعي والحملات المرافقة إلى فلسطين ولبنان (معزِّزةً بذلك الروابطَ العابرةَ للقوميات بين ناشطي حركات التضامن من جهة والمنظّماتِ الفلسطينيةِ المنخرطةِ في مقاومة الأپارتهايد الإسرائيلي من جهة ثانية).

كانت الآثار التراكمية لهذا التنظيم عميقةً، وتتضمّن:

١) إبرازَ الحاجة إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني بأسره (أيْ فلسطيني الأراضي المحتلة أثناء النكبة، وفلسطيني الأراضي المحتلة عامَ ١٩٦٧، واللاجئين الفلسطينيين في الشتات).

٢) التشديدَ على عيوب إطار «العمل المقتصِر على الاحتلال» عامَ ١٩٦٧: فالحقّ أنّ «إطار الأپارتهايد» يقدِّم مقاربةً أشملَ للوضع الفلسطيني.

٣) تبيانَ أهمية عمل المنظّمات القاعدية والتحالفاتِ مع النضالات في أميركا الشمالية (أنظرْ أدناه).

٤) التأكيد على أنّ التضامن يتطلّب تجاوزَ العمل التوعويّ باتجاه المواجهة الفاعلة مع الدولة الكندية بسبب تواطُئها في تعزيز الأپارتهايد الإسرائيلي.

ولكنْ على الرغم من أنّ توحيد أُطر العمل المشتركة والأهدافِ كان وما يزال أمرًا حاسمًا من أجل بناء حركة تضامنٍ فعّالة، فإنّ على تلك النجاحات أن توضَعَ ضمن السياق السلبي الذي تحدّثنا عنه أعلاه. ذلك أنّ الحكومة الكندية تواصل مسارَها اليمينيّ، مصطفّةً بشدّةٍ وراء السياسة الأميركية في الشرق الأوسط (فالولايات المتحدة هي، في النهاية، أكبرُ شريكٍ اقتصاديّ لكندا). وعليه، فإنّ ترسيخَ إجماعٍ كنديٍّ كبيرٍ في صفوف النخبة مؤيِّدٍ للأپارتهايد الإسرائيلي ـ بما في ذلك التحرّكُ المكثّفُ الذي تقوم به المنظّماتُ المحليّةُ الصهيونيةُ لكبح أيّ تحدٍّ لشرعيةِ هذا المشروع ـ يُبْرز طبيعةَ التحدّي المذكور. ومع ذلك، فقد حقّقت الحركاتُ القاعديةُ بعضَ النجاحات المهمّة في الدفع قُدُمًا بعمل «المقاطعة وسحبِ الاستثمارات وفرضِ العقوبات على إسرائيل» (م.س.ع.) وفي تعريفِ جمهورٍ أوسعَ بالأپارتهايد الإسرائيلي.

القرار ٥٠: «الاتحاد الكندي للموظّفين العموميين» ـ فرع أونتاريو أولُ اتحادٍ في أميركا الشمالية يتبنّى م.س.ع.

في أواخر أيار ٢٠٠٦ تبنّى ٩٠٠ مندوب في الاجتماع السنوي لفرع أونتاريو في «الاتحاد الكندي للموظفين العموميين» (CUPE) القرارَ ٥٠، الذي يُلزم أعضاءه (وعددُهم مئتا ألف) بدعم نداء فلسطين إلى مقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (م.س.ع). وهذا الفرع هو أكبرُ فروع الاتحاد المذكور، الذي هو بدوره أكبرُ اتحادٍ نقابيّ في كندا، ويمثّل عمّالَ القطاع العامّ (بمن فيهم عمّالُ القطاع التربوي، وعمّالُ البلديات، وعمّالُ الرعاية الصحّية، وعمّالُ

مواجهةُ الأبارتهايد في فلسطين و«جزيرة السلحفاة»: حملةُ «م.س.ع.» والتجربة الكندية

الخدمات الاجتماعية، إلخ). وهكذا أصبح الاتحادُ المذكور ـ فرع أونتاريو أولَ اتحادٍ نقابي أساسي في أميركا الشمالية (والاتحاد الأوحد حتى الآن) يتبنّى نداء م.س.ع.

كان الردُّ على القرار خاطفًا. فقد تعرَّضتْ هيئةُ الاتحاد المذكور لإدانةٍ شاملةٍ تقريبًا من الصحافة الكندية، ولاستهدافٍ شرسٍ من قِبل المنظّمات الصهيونية اليمينية، ولفيضانٍ من الاتصالات الهاتفية والرسائل الإلكترونية من طرف ناشطين مؤيّدين للصهاينة يدينون تصويتَ الاتحاد. ومن بين الاتصالات الهاتفية والرسائلِ الإلكترونية عددٌ من التهديدات بالقتل، وَجَدتْ طريقَها أيضًا إلى منازل بعض أعضاء الاتحاد. وقد كانت التهديداتُ والمضايقاتُ حادّةً طوال أسبوعيْن تقريبًا، ثم خَمَدتْ ببطءٍ في الشهريْن التاليَيْن. مرّت «العاصفةُ» الأولى، وبقي القرار، وصار بالإمكان البدءُ بالعمل الحقيقي على تنفيذه.

كما حرّك القرار ٥٠ المجموعاتِ المؤيِّدَة المهلِّلةَ له، بما فيها حركةُ التضامن مع الشعب الفلسطيني، والمنظّماتُ اليهوديةُ المحليةُ المعاديةُ للصهيونية، وبعضُ قيادات الاتحادات (وأبرزُها دبْرَه بُورْك، الرئيسةُ العامّةُ للاتحاد الكندي لعمّال البريد CUPW). كما كان ردُّ الفعل الدولي الإيجابي بليغَ الأثر، ووصلتْ رسائلُ [تأييد] من فلسطين وجنوبي أفريقيا والمملكة المتحدة وأوستراليا ونيجيريا وبلدانٍ أخرى.

ماذا يقول القرار؟ ولماذا كان مثيرًا للجدل إلى ذلك الحدّ؟ يَشْرح سِدْ رايان، رئيسُ فرع أونتاريو في الاتحاد الكندي للموظفين العموميين، قائلاً: «في نهاية الأسبوع الماضي، ومن بين قراراتٍ أخرى حول الرعاية الصحّية والمعاشات والخدمات الاجتماعية والتعليم وشؤون العدالة الاجتماعية، صَوّت مندوبو فرع أونتاريو في الاتحاد، الذين حضروا المؤتمرَ السنوي في أوتاوا، تصويتًا كاسحًا لصالح دعم حملةٍ كونيةٍ ضدّ سياسات دولة إسرائيل الشبيهة بالأبارتهايد إلى أن تعترف هذه الدولةُ بحقّ الشعب الفلسطيني، غيرِ القابل للتصرّف، في تقرير مصيره.» وينصّ القرارُ على التالي:

«فرع أونتاريو في الاتحاد الكندي للموظّفين العموميين سوف: ١ ـ يطوِّر، بالتعاون مع منظّمات حقوق الإنسان ومنظّمات التضامن مع فلسطين، حملةً توعويةً حول الطبيعة الأبارتهادية للدولة الإسرائيلية، وحول الدعم الاقتصادي الكندي لهذه الممارسات. ٢ ـ يَدْعم الحملةَ العالميةَ من أجل مقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرض العقوباتِ عليها حتى تفيَ إسرائيلُ بالتزامها الاعترافَ بحقّ الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرّف في تقرير المصير، وحتى تُذعنَ إذعانًا كاملاً لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك حقُّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) ـ يدعو الاتحادَ على مستوى كندا بأكملها إلى الالتزام بالبحث عن تورُّط كندا في [دعم] الاحتلال [الإسرائيلي]، ويناشد مؤتمرَ العمّال الكنديين (CLC) أن يشاركنا التعبئةَ ضدّ الممارسات الشبيهة بالأبارتهايد التي ترتكبها الدولةُ الإسرائيليةُ وإلى الدعوة إلى التفكيك الفوري للجدار. والأسباب:

- **أنّ جدار الفصل العنصري الإسرائيلي قد تمّت إدانتُه واعتبارُه غيرَ شرعيّ بموجب القانون الدولي؛**
- **وأنّ أكثر من ١٧٠ حزبًا سياسيًّا واتحادًا ومنظمةً فلسطينيةً أصدرتْ في تموز ٢٠٠٥ نداءً من أجل حملةٍ كونيةٍ لفرض مقاطعاتٍ على إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها، شبيهةٍ بما فُرض ضدّ جنوبي أفريقيا الأبارتهادية؛**
- **وأنّ الاتحاد الكندي للموظّفين الكنديين ـ كولومبيا البريطانية أدان وما يزال يدين، بحزمٍ وجهارًا، احتلالَ فلسطين، وقد باشر حملةً توعويةً بخصوص الممارسات الشبيهة بالأبارتهايد التي ترتكبها الدولةُ الإسرائيليةُ.»**

لم يكن القرار سيمرّ لولا وجودُ نواةٍ ملتزمةٍ من المنظّمين داخل الاتحاد المذكور، قادرةٍ على ضمان وصول ذلك القرار إلى المؤتمر، وعلى العمل من ثم مع قيادة الاتحاد على وضع خطةِ عمل. ولقد كانت النصيحة التي قدّمها المُخَضرَمون داخل حركة

كول كيليبَرْدا

الحملة الأساسية التي يخوضها «التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» في كندا هي مقاطعة مكتبات شاپترز/انديغو عبر حثّ مالكيها على قطع العلاقات مع مؤسسة أنشأاها لتقديم المنح الدراسية للجنود الإسرائيليين «المتوحّدين».

الاتحاد، ولاسيّما أصحابُ التجارب في حملات مقاطعة جنوبي أفريقيا الأپارتهادية في الثمانينيات، حاسمةً في توجيه المنظّمين الشباب الدافعين باتجاه م.س.ع.

كانت للقرار نتائجُ إيجابيةٌ متعدّدة. فلقد مكّن «التحالفَ المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» (CAIA) من استضافة مؤتمرٍ عامّ في تشرين الأول ٢٠٠٦ حول م.س.ع.، شارك فيه ممثّلون من حركات م.س.ع. في جنوبي أفريقيا والمملكة المتحدة وفلسطين. وقد مكّن المؤتمرُ المجموعاتِ العاملةَ في ذلك التحالف من الدَّفْع قُدُمًا بحملة م.س.ع. في عدد من القطاعات. ولقد أثار القرار ٥٠ اهتمامًا متزايدًا في كندا بهذه الحملة، وأسْهم في تطوير عملها على مستوى الكون.

وفي داخل فرع أونتاريو من الاتحاد الكندي للموظفين العموميين، أدّى القرارُ ٥٠ إلى نشوءِ وحدةٍ (unit) توعويةٍ داخليةٍ أُعِدّتْ من أجل توعية القواعد بطبيعة القرار وحقيقةِ الأپارتهايد الإسرائيلي وأهميةِ دعم الاتحادات النقابية لحملة م.س.ع. وأتاح فرصةَ امتدادٍ أوسعَ أمام نشطاء التضامن مع فلسطين لكي يتحدّثوا مباشرةً إلى المئتيْ ألف عضو في فرع أونتاريو في الاتحاد المذكور، ولكي يُثيروا النقاشات حول فضائل م.س.ع. داخل حركة النقابات الكندية عامةً.

من المهمّ أن نشدّد على أنّ هذا العمل التوعوي داخل الاتحاد قد كان أهمَّ إنجاز حقّقه القرار ٥٠. فلقد مكّن من إيصال رسالة فلسطين إلى آلاف الأفراد الذين لم يَسبقْ أن تعرّضوا لأيِّ تحليل للنضال الفلسطيني. وإنّ الموافقة على قرارٍ ما أداةٌ توعويةٌ جبّارةٌ لأنّها تَفتح الآفاقَ أمام الوصول إلى الناس ومناقشة القضايا؛ فالحال إنّ نجاح قرار ما لا يُمْكن قياسُه، أساسًا، بالاعتماد على ما تقرّره قيادةُ أيّ اتّحاد [فحسب].

هذا وقد تمّ تنظيمُ ندوات عن فلسطين ضِمْنَ مؤتمر «الاتحاد الكندي للموظّفين العموميين» الخاصّ بحقوق الإنسان في فانكوڤر (تشرين الثاني ٢٠٠٦)، وفي مؤتمر الاتحاد المذكور نصفِ السنوي في تورونتو (تشرين الأول ٢٠٠٧). كما حضر فريقٌ يمثّل فلسطين، ولأول مرّةٍ في تاريخ كندا، إلى مسيرة يوم العمّال السنوية في تورونتو، وأبرزوا «قوافلَ» مقدّمةً إلى فلسطين ومزيّنةً بالرسوم، وهي من إنتاج الفنّان الفلسطيني عبد الرحمن المزين (أيلول ٢٠٠٦)، فضلاً عن نسخةٍ عملاقةٍ لـ «حنظلة» ناجي العلي (أيلول ٢٠٠٧). ووُزّعتْ آلافُ المنشورات المتعلّقة بحملة م.س.ع. على الاتحاديين الخمسة والعشرين ألفًا وعلى المشاهدين الذين يَحْضرون العرضَ كلَّ عام.

شبكةُ «عمّال من أجل فلسطين» (LFP) عملتْ، بشكلٍ خاصّ، على بناء شبكةٍ متنامية بشكلٍ ثابت، من المنظّمين القاعديين على امتداد حركة النقابات الكندية. وقد ركّزت الشبكةُ على إثارة النقاشات وعلى التوعية ضمن حركة العمّال الأوسع، رغمَ عدائيةِ كثيرٍ من قيادة النقابات الكندية، بما في ذلك عدائيةُ رؤساء «عمّال السيّارات الكنديين» (CAW) و«مؤتمر العمّال الكنديين» (CLC). كما صاغت ردّاً على الرسالة المفتوحة التي أصدرها ٢٦ رئيسًا نقابيّاً، مركزُهم في الولايات المتحدة يدينون التبدُّلَ باتجاه تبنّي م.س.ع. في المملكة المتحدة، وعملتْ على تبادل التجارب مع حركة م.س.ع. الوليدة ضمن الحركة العمّالية في الولايات المتحدة.

بناء شبكة قاعدية كندية: دورُ «التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» (CAIA)

تشكّل «التحالفُ المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» في كانون الثاني ٢٠٠٦ في تورونتو، بعد تعاونٍ ناجحٍ مع عدد من المنظّمات الفلسطينية ومنظّماتِ التضامن مع فلسطين ضدّ سلسلة من الأحداث وقعتْ في نهاية العام ٢٠٠٥ وأثارت حفيظةَ المعارضة. وتتضمّن تلك الأحداثُ دعوةَ «الجاليات اليهودية المتحدة» (UJC) أرييل شارون، وزياراتٍ قام بها مجرمو حرب إسرائيليون إلى كندا (ومنهم الجنرال دورون ألموغ)، ومشاركةَ رئيس شرطة تورونتو بِلْ بلير في «المسيرة [السنوية] من أجل إسرائيل.»

على أنّ التحالف المذكور، وخلافًا لتلك التظاهرات التي اتّسمتْ بردود الفعل، صُمِّم ليكون استباقيَّ التأثير (proactive)، وذلك عبر وضع نداء المجتمع المدني الفلسطيني إلى م.س.ع. في قلب

مواجهةُ الأپارتهايد في فلسطين و«جزيرة السلحفاة»: حملةُ «م.س.ع.» والتجربة الكندية

أساس وحدته. فلقد كان هدفُ التحالف منذ نشأته هو بناء دعم واسع لحملة م.س.ع. في كندا، وقَدّم وما زال يقدّم دعمًا قاعديًا مهمًا لفرع أونتاريو في الاتحاد الكندي للموظّفين العموميين عقب إصداره القرار ٥٠، ومنبرًا للتنظيم في مدنٍ أخرى وعبر قطاعاتٍ وفضاءاتٍ تنظيميةٍ أخرى.

ولقد نمت مجموعاتٌ كثيرةٌ، مثل «الفنّ يردّ» (ASB)، و«طلاّب ضدّ الأپارتهايد الإسرائيلي» (SAIA)، و«عمّال من أجل فلسطين» (LFP)، ولجانٍ تَجْمع بين مدن متعدّدة وتتعاطى الاستراتيجيات الإعلاميةَ والبحثيةَ الآيلةَ إلى الدفع قدمًا بالمقاطعة وسحبِ الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل. ومنذ مؤتمر م.س.ع. الذي عقده التحالفُ المذكور (أنظر أعلاه)، نما هذا التحالفُ ليغدو شبكةً عامةً ذاتَ تنسيقٍ مرنٍ في مدنٍ كنديةٍ أساسية، وتتضمّن: «حملة مقاطعة الأپارتهايد الإسرائيلي» (BIAC) في ڤانكوڤر، و«التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» في ڤيكتوريا، و«التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» في مونتريال، ومجموعاتٍ مشابهةً في وينيپَغ وأوتاوا وهاليفاكس وغيرها من الأماكن.

على أنّ الحملة الوطنية الأساسية التي يخوضها «التحالفُ المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» هي مقاطعةُ مكتبات شاپترز/انديغو، عبر حثّ الناس على الطلب من هَنْرْ رايسْمَنْ وغَري شوارتز (وهما المالكان الأساسيان لأسهم أضخم شركةٍ لبيع الكتب بالتجزئة شاپترز/انديغو) بقَطْع كلّ العلاقات المادية مع «مؤسسة HESEG للجنود المتوحِّدين.» وكانت رايسمن وشوارتز قد أنشأا هذه المؤسسةَ من أجل تقديم المنح الدراسية للمرتزقة الأجانب («الجنود المتوحِّدين») الذين أنهَوْا «بنجاح» خدمتَهم في الجيش الإسرائيلي ورَغِبوا بعد ذلك في الاستقرار في فلسطين. والحال أنّ الحملة فعّالةٌ من حيث توعية الآلاف بحقيقة الأپارتهايد الإسرائيلي، والارتباطاتِ الاقتصاديةِ المباشرة بين الشركات الكندية والقمعِ الإسرائيلي في فلسطين.

ثم إنّ اللجانَ الفرعيةَ العديدةَ المنبثقة عن «التحالف المذكور» قد دَفعتْ بعمل م.س.ع. في عددٍ من الجبهات الأخرى. وتمّ ذلك عبر تنظيم معارضَ فنية، وعروضٍ سينمائية، وجولاتِ محاضرات، وردودٍ على منظّماتٍ ومجموعات مؤيِّدة للأپارتهايد، إلخ. ومنذ الصيف وشبكةُ «طلاّب معادون للأپارتهايد الإسرائيلي» تعمل بشكلٍ ثابت على بناء ردٍّ متماسكٍ على نشر عددٍ من الرسائل في حزيران/تموز ٢٠٠٧ كتبها رؤساءُ جامعاتٍ كنديةٍ كانوا قد أدانوا «اتحادَ الجامعات والكليّات» (UCU) في بريطانيا لإقراره اقتراحًا بمناقشة المقاطعة الأكاديمية للأپارتهايد الإسرائيلي. وكانت تلك الرسائلُ قد كُتبتْ من دون استشارة لجنة الأساتذة في الجامعات، ولا الهيئاتِ الأكاديمية المقرِّرة، ولا الجسم الطلاّبي الأوسع. ومؤخّرًا عمل التحالف المذكور ـ فرع مونتريال عن كثبٍ مع «الجمعية من أجل تضامنٍ نقابي طلاّبي» (ASSÉ)، التي تمثّل ٦٠ ألف طالب من الكليّات التقنية في الكيبك، من أجل إقرار اقتراحٍ بمقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرضِ العقوباتٍ عليها.

ملاحظة حول القيادة، والامتيازات، وبناء التحالفات: في مواجهة الكولونيالية الاستيطانية في الداخل والخارج

إنّ إحدى السمات المهمة في عمل «التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» ـ وعملِ الحركةِ الوطنية الفلسطينية وحركةِ التضامن مع شعب فلسطين في كندا بشكلٍ أعمّ ـ هي التشديدُ على الوعي بنضالاتٍ **أخرى** من أجل تقوية عملنا. وهذا يعني، في سياق الحديث عن الاتحاد الكندي للموظفين العموميين، بناءَ الروابط مع مجموعاتٍ ولوبياتٍ وحملاتٍ أخرى داخل ذلك الاتحاد تنادي بالعدالة الاجتماعية وتسعى إلى المساواة. وأما في سياقٍ أوسع، ألاّ وهو إشراكُ المجتمع الكندي عامةً، فذلك يعني انحيازًا مشابهًا إلى نضالات السكّان الأصليين من أجل السيادة، ونضالاتِ تحرُّر السُّود، والمنظّماتِ المكافحة للفقر، وحركاتِ حقوق المهاجرين، والمجموعاتِ المعاديةِ للحرب والإمبريالية، والحركاتِ المطالبةِ بالعدالة للسجناء، والتحالفاتِ المطالبةِ بالعدالة البيئية، إلخ...

إنّ أيّ نصر لنضالات السكّان الأصليين في أميركا الشمالية سيُفيد حتمًا في إعادة وضع النضال الفلسطيني في إطار أكثر إيجابية.

ولقد أثبتت التجربةُ بالتأكيد أنّ تنظيم العمل التضامني مع فلسطين يكون أشدَّ فعّاليةً حين يكون جزءًا من حركاتٍ اجتماعيةٍ أوسع. ذلك أنّ الطبيعة المتشابكة للعوامل السببية الماثلة في جذْرِ القمع الذي يتعرَّض له الشعبُ الفلسطيني تتطلّب استراتيجيةَ تضامنٍ متعدّدةَ الأوجه، قادرةً على بناء الروابط مع الحركات والنضالات الشبيهة. وبالفعل فقد بُنيتْ روابطُ ملهمةٌ بين هذه الحركات على امتداد أميركا الشمالية في السنوات الأخيرة.

اللافتُ للنظر بشكلٍ خاصّ هو التحالفاتُ التي صيغتْ في القسم الجنوبي الغربي من الولايات المتحدة الأميركية بين منظّماتٍ تَعْمل على مناهضة عَسْكرة الحدود الأميركية ـ المكسيكية (بما في ذلك بناءُ جدارٍ عملاق)، ومنظماتٍ تَعْمل على التضامن مع النضالات المناهضة لجدار الفصل العنصري الإسرائيلي. وبالمثل، فإنّ العمل بين منظّمات التضامن مع الشعب الفلسطيني ومنظّماتِ التضامن مع الناجين من إعصار كاتارينا ساعد على بناء روابط مهمّة في النضال من أجل تطبيق حق عودة الأفارقة الأميركيين المهجّرينَ داخليّاً إلى نيو أورليانز، وحقِّ عودةِ الفلسطينيين إلى وطنهم.

وفي سياق أميركا الشمالية كان حاسمًا جدّاً بالنسبة إلى العاملين على التضامن مع الفلسطينيين أن يَفهموا السياقَ الاستيطاني ـ الكولونيالي الذي يَنْشطون في خضمّه. فمن الصعب أن نعتقد أنّ حكومات أميركا الشمالية ستعترف بحقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم إنْ هي واصلتْ إنكارَ حقوق شعوبها الأصلية نفسِها في تقرير مصيرها وسيادتها. إنّ أيَّ نصرٍ لنضالات السكّان الأصليين في أميركا الشمالية سيُفيد حتمًا في إعادة وضع النضال الفلسطيني في إطارٍ أكثرَ إيجابيةً. وفي كندا عنى ذلك ويعني أنّ المنظمات الفلسطينية والمنظّمات المتضامنة مع الفلسطينيين شاركتْ وتشارك بنشاطٍ في مطالبة السكّان الأصليين بأمة سيكوپيمي (Secwepeme) في «منتجع قمم الشمس» (Sun Peaks Resort)، وبأرض الأنيشيناب في غراسي ناروزْ، وبأرض الموهوك والهودنسون في تيندیناغا وكانِستِون وكانهستاك وكاهناواكي. وهذا الشكل من التضامن بات يعني في الفترة الأخيرة دعمًا فاعلاً للسجين السياسي، ابنِ كندا الأصلي، شون برانت، وبناءَ شبكةٍ مضادّةٍ للألعاب الأولمبية ـ شبيهةٍ بما جرى أثناء الألعاب الأولمبية في سيدني ـ من أجل وضع نضالات السكّان الأصليين السيادية في قلب الأَجَنْدة أثناء الألعاب الشتوية الأولمبية في ڤانكوڤر عام ٢٠١٠.

وفوق ذلك كلّه كان وما يزال من المهمّ مواصلةُ التشديدِ على الجهة التي تَصْدر عنها قيادةُ النضال من أجل مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (م.س.ع.). ذلك أنّه ينبغي أن يواصِلَ ناشطو التضامن مع الشعب الفلسطيني احترامَ القيادة المباشرة من أكثر المتضرِّرين من السياسات الأپارتهادية الإسرائيلية، أيْ من المنظّمات الفلسطينية التي تمثّل مختلفَ مكوّنات الشعب الفلسطيني. وهذا يصحّ بشكلٍ خاصّ اليومَ بعد أن انبثق موقفٌ واضحٌ لا لبسَ فيه من المجتمع المدني الفلسطيني بالدعوة إلى م.س.ع.

إنّ «التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» ومنظّماتٍ أخرى في كندا تسعى إلى العمل الوثيق مع قيادة حملات م.س.ع. في فلسطين، بما فيها «الحملةُ الفلسطينيةُ للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» (PACBI) و«اتّجاه» و«بديل» و«الحملة الشعبية لإسقاط جدار الفصل العنصري» إلخ... من أجل مُناغمةِ خصوصيةِ العمل التضامني مع فلسطين في كندا مع التياراتِ الكونيةِ الأوسع التي تَدْفع قُدُمًا بحملة م.س.ع. كما أنّه يتمّ العملُ الوثيقُ أيضًا مع حلفاء في بلاد مثل المملكة البريطانية وجنوبي أفريقيا سعيًا إلى تنسيق حملاتٍ عالميةٍ استجابةً للدعوات القادمة من فلسطين، ولتبادل الخبرات أثناء اللحظاتِ الحاسمةِ من الصراع.

كول كيليبَرْدا

عضو في الاتحاد الكندي للموظفين العموميين (CUPE) وأحد المنظمين في «التحالف ضدّ الأپارتهايد الإسرائيلي».